مدى إلزامية مبادئ الحوكمة على شركات المساهمة العراقية (دراسة مقارنة)

جخسى درويش حسين
فاكلتي القانون والعلوم السياسية والإدارة
جامعة سوران
كوردستان العراق
البريد الإلكتروني: Jekhsee2994@gmail.com

الملخص

إن الأزمات المالية والاقتصادية التي واجهتها الشركات التجارية، ولا سيما العملاقة خلال الفترة الأخيرة في العديد من الدول العالم نتيجة التلاعب بمصادقية القوائم المالية للشركات المساهمة، قد دفعت الجهات المعنية الوطنية والمنظمات الدولية ومشرعو القانون في هذه الدول إلى إجراء دراسات معمقة لإيجاد حلول مناسبة لتجنب هذه الأزمات وتحقيق الاستقرار في الأسواق الوطنية والدولية. وكانت ثمرة هذه الجهود هو تبنى نظام حوكمة الشركات لمنع الأزمات المالية أو الحد منها من خلال مجموعة من الآليات أبرزها الشفافية والإفصاح الحقيقي عن المعلومات المالية وغير المالية وتفعيل الرقابة الداخلية والخارجية على أعمالها للحد من الغش والتلاعب فيها فضلاً عن تفعيل دور مجلس الإدارة فيها لحماية حقوق المساهمين والمتعاملين مع الشركة وقد تجسدت تلك الجهود في تشريع نظام خاص بالحوكمة وإلزام الشركات بالعمل بها أو تعديل أو تشريع قوانين جديدة للشركات عن طريق تبنى قواعد وآليات الحوكمة في هذه القوانين.

الكلمات المفتاحية: الشركات المساهمة، نظام الحوكمة، معايير (OECD).

The Extent to which Corporate Governance Principles are Mandatory for Iraqi Joint Stock Companies (A comparative study)

Jakhsi Darwish Hussein

Faculty of Law, political science, and administration
Soran University
Iraqi Kurdistan
Email: Jekhsee2994@gmail.com

ABSTRACT

The financial and economic crises faced by commercial companies, especially giants, during the recent period in many countries of the world, as a result of manipulating and the credibility of the financial statements of shareholding companies has prompted the concerned national authorities, international organizations and legislators in these countries to conduct in-depth studies to find appropriate solutions to avoid these crises and achieving stability in the national and international markets.

The result of these efforts was the adoption of the corporate governance system to prevent or reduce financial crises through a set of mechanisms, most notably transparency and real disclosure of financial and non-financial information and activating internal and external control over its business to reduce fraud and manipulation, as well as activating the role of the Board of Directors in it to protect the rights of shareholders And those dealing with the company.

These efforts were embodied in either legislation a system of governance and obligating companies to work with it, or amending or enacting new companies laws by adopting the rules and mechanisms of governance in these laws.

Keywords: joint stock companies, governance system, (OECD) standards.

المقدمة

مع توسع نشاطات الشركات المساهمة في جميع أنحاء العالم، واجهت صعوبات كثيرة أمامها منها الفساد الإداري والمالي وترتبت عليها إفلاس العديد من الشركات العملاقة في الولايات المتحدة وبريطانيا وفي العديد من دول شرق آسيا خلال العقود القليلة الماضية، كشركة إنرون (Enron) وشركة وركوم (WorldCom) المتخصصتين في مجالي الطاقة والاتصالات في العالم، وذلك بسبب العيوب والثغرات القانونية في قانون الشركات وتوظيفها من قبل مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين في الشركات المساهمة لمصالحهم الشخصية على حساب حاملي الأسهم ودائني الشركة وغيرهم (عثمان، 2017، ص43). لذلك قامت الولايات المتحدة بإعادة النظر في تنظيم عميلة السوق المالية والرقابة على إدارة الشركات من جانب المساهمين، وتفعيل الشفافية في أعمالها كحل للآزمات المالية الحادة التي تواجه هذه الشركات، وتم ذلك عن طريق إصدار قانون جديد فيها باسم قانون ساربيز أوكسلي (SOX) أو قانون حوكمة الشركات في عام (2002)، وقد أدى هذا القانون إلى تثبيت نظام الحوكمة في إدارة الشركات المساهمة في العالم وله دور كبير في إستعادة ثقة الأفراد في إدارة الشركات التجارية، لذا إنتشرت مبادئ الحوكمة بين الدول وشهدت تطورات ملحوظة في السنوات الأخيرة فيها.

تتمثل حوكمة الشركات في تنظيم العلاقة بين إدارة الشركة والأطراف المتعلقة بها، وتستند على مبادئ أساسية وهي الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية، وتطبيق قواعد المساءلة والمسؤولية، والرقابة والعدالة وتهدف إلى فصل الملكية عن الإدارة وإيجاد التوازن المعقول بين المصالح المتعارضة لدى الشركات وذلك لما له من أثر إيجابي على الإدارة السليمة للشركات من أجل تنمية وتقوية الاقتصاد الوطني.

أولاً: مشكلة البحث:

بالرغم من عدم دقة التشريعات العراقية فيما يتعلق بتنظيم أعمال الشركات، والغموض والركاكة في صياغة النصوص، والتعارض بين أحكامها، ونظراً للدور الرئيسي الذي يلعبه نظام الحوكمة فيها، إلا أن المشرع العراقي لم يقر صراحةً إلى هذا النظام في تشريعاته الوطنية. لذلك، يستوجب إعادة النظر في أغلبها بغية تعديلها لتحقيق أهدافها وفقاً لمبادئ الحوكمة، أو صدر اللوائح ذات الصلة بها.

لذا يثير موضوع البحث الكثير من التساؤلات التي ينبغي الإجابة عنها والوقوف عندها، ومن بينها: ما هو مفهوم حوكمة الشركات، وما هي أساسها ومبادئها القانونية؟ وهل القوانين المتعلقة بتنظيم أعمال الشركات النافذة في العراق وإقليم كردستان يكفي لردع الفساد في الشركات المساهمة، أم نحتاج إلى تبني مبادئ الحوكمة صراحةً فيها أو صدور لائحة خاصة بها؟ وهل من الأفضل أن تكون مبادئه إسترشادية أو تكون إلزامية في ظل هذا النظام؟

ثانياً: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه يحاول تبني مبادئ حوكمة الشركات في العراق وإقليم كردستان، لأن القوانين النافذة ولاسيما قانون الشركات والمصارف لم تستجب لتوسع الأعمال التجارية التي هي في تطور مستمر، ولم تنظم العلاقات بين الشركات، ولا سيما المساهمة مع أصحاب الأسهم أو الأشخاص ذوي المصالح على الوجه الصحيح ولا تتسم بالشفافية. وبالتالي، إن تطبيق نظام الحوكمة يؤدي إلى تحقيق الإستقرار في أداء الشركات الوطنية، وجذب المستثمرين، وتنمية النمو الاقتصادي.

ثالثاً: هدف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على نظام الحوكمة وأهميتها ودورها في الشركات المساهمة ودعوة المشرع العراقي والكوردستاني إلى تعديل قانون الشركات وتبني قواعد الحوكمة فيها أو إصدار نظام خاص بحوكمة الشركات.

رابعاً: فرضية البحث:

يبني البحث على فرضية مفادها (إن إلزامية مبادئ الحوكمة في التشريعات الوطنية يخلق بيئة إجبارية لإدارة الشركات المساهمة للعمل بقواعدها في شؤونها الإدارية والمالية، وبالنتيجة فإنه يحد من الغش والتلاعب فيها ويخلق بيئة آمنة للمتعاملين مع الشركات).

خامساً: منهجية البحث:

إعتمد الباحث في صياغة البحث على المنهج التحليلي لبيان مبررات تطبيق مبادئ الحوكمة والإجابة على إشكالياتها، واستعراض الآراء الفقهية والنصوص التشريعية بموضوع الدراسة وتحليلها ومناقشتها واستخراج

الأحكام الكناسية منها وبيان رأينا فيها. وكذلك اعتمدنا على المنهج المقارن لإجراء المقارنة بين قوانين الشركات ولوائح الحوكمة كل من جمهورية مصر العربية، والإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بمدى إلزامية الشركات الوطنية بهذا النظام، ومقارنتها مع أحكام التشريعات العراقية المتعلقة بتنظيم أعمال الشركات، للوصول إلى مدى توافق أحكام التشريعات العراقية مع معايير وضوابط الحوكمة.

سادساً: نطاق البحث:

يقتضي موضوع هذا البحث دراسة ماهية نظام الحوكمة، ومبادئها القانونية، ومن ثم التطرق إلى مدى إلزامية هذه المبادئ على الشركات الدول المتقدمة والنامية، وكذلك تركز على طبيعة مبادئ الحوكمة. ولهذا الغرض تتناول هذه الدراسة قوانين الشركات التجارية والنظام القانوني لحوكمة الشركات المساهمة في الدول محل الدراسة وهي (جمهورية مصر العربية، الإمارات العربية المتحدة وجمهورية العراق الاتحادية) وتحليلها ومقارنتها مع بعضها البعض.

سابعاً: خطة البحث:

لتغطية البحث بإسلوب علمي متناسق تم تقسيمه على وفق المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات المساهمة

المبحث الثاني: مبادئ الحوكمة في التشريعات الوطنية

المبحث الأول

ماهية حوكمة الشركات المساهمة

تمهيد وتقسيم:

ظهرت فكرة الحوكمة بسبب عدة أزمات مالية هزت الأوضاع الاقتصادية للدول المتقدمة وأدت إلى إنهيار العديد من الشركات العملاقة التي تلعب فيها دوراً رئيسياً في حياتها الاقتصادية. لذا اهتمت بها الكثير من التشريعات الدول المتقدمة والنامية والمنظمات الدولية، وازدادت أهميتها مع فتح أسواق الأوراق المالية على المستوى الدولي والإقليمي، حيث لقد وصل الأمر إلى حد الذي يقوم المستثمرون بالبحث عن البلدان التي تطبق مبادئ الحوكمة على شركاتهم التجارية، قبل قيامهم باستثمار أموالهم في الخارج.

لذلك، فإن نظام الحوكمة ينظم العلاقة بين إدارة الشركة والمتعاملين معها من الجديد، ويقوم بتفعيل دور المساهمين وخاصة الأقلية منها ودور أصحاب المصالح الأخرى، التي أدى إلى تعزيز ثقة المستثمرين وتطوير أنشطة الشركات المساهمة وتحقيق أهدافها وحماية حقوق الآخرين فيها، فضلاً عن تنمية الاقتصاد الوطني.

وعليه، سنحاول من خلال هذا المبحث إلقاء الضوء على ماهية حوكمة الشركات المساهمة من خلال مطلبين، حيث سنوضح في المطلب الأول مفهوم حوكمة الشركات وخصائصها، ونبين في المطلب الثاني أهمية حوكمة الشركات وأهدافها.

المطلب الأول

مفهوم حوكمة الشركات المساهمة وخصائصها

سنقسم هذا المطلب إلى فرعين، نبين في الفرع الأول نشأة الحوكمة ومفهومها، وفي الفرع الثاني سنتناول خصائص الحوكمة، وكما يلي:

الفرع الأول: نشأة الحوكمة ومفهومها

أولاً: نشأة الحوكمة:

بعد تحول اتجاه الدول إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي، لقد ازداد الإهتمام بمفهوم الحوكمة، وخاصةً بعد وقوع الأزمة المالية الآسيوية عام (1997) بسبب انسحاب رأس المال الأجنبي وانهار أصول الملكية لعدم وجود نظام قانوني ناجح فيها. وبعد ذلك قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بوضع مجموعة من المبادئ العامة للحوكمة (العامري، 2012، ص6). لكن إن إفلاس العديد من الشركات المساهمة في الولايات المتحدة الأمريكية أدى إلى إعادة النظر في نظام إدارة الشركات، وبعد بذل جهود وآراء واسعة قررت إصدار قانون ساربانيس أوكسلي (Sarbanes - Oxley Act) في عام (2002).

وبالنظر إلى ظهور الحاجة إلى نظام الحوكمة في العديد من الدول العربية خلال العقود القليلة الماضية، وقيامهم بتبني مبادئه في التشريعات الوطنية، وخاصةً جمهورية مصر العربية والإمارات العربية المتحدة، وبالرغم من أن العديد من القوانين تتضمن نصوصاً ترتبط بهذا النظام ومعاييرها بصورة غير مباشرة، منها قانون الشركات العراقي رقم (21) لسنة (1997) المعدل وقانون المصارف العراقي رقم (94) لسنة (2004) والقانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية العراقي رقم (74) لسنة (2004) وغيرها، إلا أنه لم يصدر أي من التشريعات العراقية والكويتية تشريعاً خاصاً أو قراراً وزارياً أو لائحة إرشادية مختصة بتنظيم قواعد ومعايير حوكمة الشركات حتى الآن.

ثانياً: مفهوم الحوكمة

إن حوكمة الشركات هي الترجمة العربية لمصطلح (Corporate Governance) في مجمع اللغة العربية في القاهرة عام (2003) وهو من المصطلحات الأكثر شيوعاً في الوقت الحالي (الخضيري، 2005، ص7)، ولقد عرفت لغتها بأنها: (الحوكمة هي من حكم الشيء أو حكمه أي منعه من الفساد) (عبد الشافي، 2017، ص13)، أو عرفت بأنها: (القضاء: حكم بينهم، بمعنى قضى بينهم) (اليسوعي، 1986، ص47). ويمكن القول بأنها لغوياً يعني إعادة تنظيم هيكلية الشركات والرقابة عليها. أما اصطلاحاً فقد عرفها بعض فقهاء القانون بأن: (مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقة بين إدارة الشركة والمتعاملين معها من الشركاء وأصحاب المصلحة الآخرين على أساس من تحديد الحقوق والالتزامات وفقاً لما يستتجبه حسن النية في إدارة الشركة والرقابة عليها) (جهلول، 2011، ص31)، على الرغم من تركيز هذا التعريف على الجوانب القانونية والإدارية للشركة، ولكنه قد يكون ضيقاً للغاية في حالات أخرى. لذا عرفها البعض الآخر بأنها: (هو وضع معايير وآليات حاكمية لأداء كل الأطراف من خلال تطبيق الشفافية وسياسة الإفصاح عن المعلومات وأسلوب لقياس الأداء ومحاسبة المسؤولين ومشاركة الجمهور في عملية الإدارة والتقييم) (سويلم، 2010، ص9) وهذا التعريف يعتمد على وجهة نظر أوسع للحوكمة حيث يركز على مبادئها.

وعلى الرغم من التعريفات فقهاء القانون والاقتصاد لنظام الحوكمة، فقد اهتمت العديد من الهيئات والمؤسسات الدولية والإقليمية بها، حيث عرفت لجنة كادبري عام (1992) بأنها: (نظام تدبير الشركات وتراقبها) (محمود، 2016، ص6)، ومما يلاحظ على هذا التعريف إنه واسع إلى حد ما. بينما عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها: (مجموعة العلاقات التي تنظم في إطار العمل بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس إدارتها والمساهمين فيها والأطراف ذوي العلاقة الآخرين، وهي تتضمن الهيكل الذي من خلاله يتم وضع أهداف الشركة والأدوات التي يتم بها تنفيذ هذه الأهداف، ويتحدد بها أسلوب متابعة الأداء) (www.oecd.org)، ويلاحظ على هذا التعريف أنه يعد تمهيداً لتقديم مبادئ الحوكمة وبيان آليات تطبيقها. بينما تعرف مؤسسة التمويل الدولية (IFC) حوكمة الشركات بأنها: (مجموعة من الأنظمة والتعليمات التي يتم من خلالها إدارة الشركات والتحكم في أعمالها) (www.ifc.org)، ونرى أن هذا التعريف ليس وصفاً قانونياً دقيقاً للحوكمة. وأما قام البنك الأهلي المصري في إحدى دراساته بتعريفها بأنها: (مجموعة القواعد التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين) (سويلم، نفس المصدر، ص11).

من خلال هذه التعاريف نرى بأن حوكمة الشركات هي ليست مجرد قرارات لمدراء ورؤساء الشركات التجارية، بل هي نظام قانوني لإدارة الشركات والرقابة عليها ولها طابع اقتصادي ومالي وإداري فضلاً عن طابعها القانوني، لذا نتيجة لذلك يمكن تعريفها بأنها: هي مجموعة القواعد القانونية التي تنظم عملية الشركات لتطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية في قراراتها وخضوع أعمال إدارتها للرقابة الفعالة لضمان حماية حقوق صغار المساهمين وأصحاب المصالح فيها والمتعاملين معها بهدف تحقيق الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل.

الفرع الثاني: خصائص الحوكمة

إن كثرة أوجه القصور في قوانين الشركات، ووجود سمات خاصة في نظام الحوكمة جعله نظاماً مهماً للغاية في أنحاء العالم، لذا من الضروري أن نبحث عن مميزات هذا النظام، حيث من أهمها هي (خليل والعشماوي، 2008، ص22):

أ. الانضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح من خلال الالتزام بالأهداف الرئيسية للشركة بوضوح وإصدار بيانات واضحة للجمهور والتقدير السليم لتكلفة رأس المال.

ب. الشفافية: تعني توفير المعلومات والبيانات والتقارير وفقاً للمعايير المعترف بها قانونياً والإفصاح عن الأهداف ونشاط الشركة ونشر تقاريرها المالية وتقديم صورة واضحة ودقيقة عنها وعرضها على المساهمين والأطراف الأخرى للإطلاع عليها.

ج. الإستقلالية: تعني اجتناب أية تأثيرات وضغوط سلبية على أعمال مجلس إدارة الشركة.

د. العدالة: تعني وجود المساواة بين أطراف الشركة من خلال مشاركة المساهمين الفعالة في إتخاذ القرارات بشأن أعمال ومستقبل الشركة وحماية حقوقهم وتوزيع أرباح الشركة حسب نسبة الأسهم لكل منهم.

هـ. المسؤولية والمساءلة: أي المسؤولية الواضحة لجميع أطراف الشركة ومساءلتهم عن قراراتها وأعمالها.

و. المسؤولية الاجتماعية: ويتحقق ذلك من خلال وجود سياسة واضحة تؤكد على التمسك بالسلوك الأخلاقي ووجود سياسة توظيف واضحة وعادلة بالإضافة إلى وجود سياسة واضحة عن المسؤولية البيئية.

لذلك، يمكن القول بأن يعتبر هذا النظام من أهم الوسائل لتقليل مخاطر الأزمات المالية التي تعرض لها الشركات المساهمة أو احتواءها، فضلاً عن تعزيز الثقة بها ومنح القدرة في الإستمرار في ممارسة نشاطها وتحسين أداءها لضمان الوصول إلى أهدافها وأهداف المتعاملين معها.

المطلب الثاني

أهمية حوكمة الشركات وأهدافها

سنقسم هذا المطلب إلى فرعين، وسنتحدث في الفرع الأول منه أهمية الحوكمة، وسنتكلم في الفرع الثاني في أهداف الحوكمة، كما يلي:

الفرع الأول: أهمية الحوكمة

مع تطبيق هذا النظام في الشركات المساهمة الوطنية، تظهر أهميته في كل الجوانب القانونية والاقتصادية والاجتماعية لكل من الشركات والمستثمرين والمجتمع، وحسب ما يلي:

أ. يتكون نظام الحوكمة من مجموعة من المبادئ والقواعد التي تحكم العلاقات بين الأطراف في الشركات المساهمة وتنظم أعمالها وتحدد أهدافها وسبل تحقيقها بالإستناد إلى المعايير الدولية كالإفصاح والشفافية والرقابة المالية (سويلم، نفس المصدر، ص44).

ب. يحسن أداء الشركات عن طريق تحديد ورقابة حقوق وواجبات ومسؤوليات أطراف الشركة للتعرف عليها والعمل بها (النصار، 2016، ص66).

ج. توفر الضمانات القانونية للمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين التي كانت غير واردة في القوانين الأخرى (المريبط، 2016، ص26).

د. تخفيض المخاطر الاقتصادية إلى حد الإمكان كالفساد المالي والإداري (اليامي، 2016، ص27).

هـ. تعظيم دور الشركات المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية الوطنية من خلال رفع الكفاءة الاقتصادية للشركات المساهمة على المستوى الداخلي والخارجي وتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية (الشمري والشامي، 2018، ص41).

و. تؤدي إلى تشجيع رأس المال الوطني وتدفعها إلى المشروعات الوطنية وخلق فرص عمل وجذب صغار المدخرين وبالتالي زيادة حركة انتقال رؤوس الأموال (خضر، 2012، ص86).

ز. تعزيز المشاركة والمساءلة وتوسيع مساهمة الأفراد، ووضع المسؤولية الاجتماعية على الشركات المساهمة تجاه الأفراد والمجتمع (الشمري والشامي، 2018، ص41).

لذلك، في ضوء ما تقدم يمكن القول بأن على الرغم من تأثيراته الإيجابية على استقرار أوضاع الشركات المساهمة، إلا أن هذا النظام يؤدي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، لذا من الضروري أن يهتم بها المشرع العراقي ويقوم بتبني مبادئه في التشريعات الوطنية صراحةً.

الفرع الثاني: أهداف الحوكمة

لحوكمة الشركات مجموعة من الأهداف الرئيسية، لتشجيع الشركات على تحقيق أهدافها وحماية مصالح المتعاملين معها، ومن أهم هذه الأهداف التي بني من أجلها هذا النظام، ما يلي:

أ. توفير الإطار التنظيمي لتحقيق السلامة والأمان وإيجاد مناخ ملائم من الثقة والتعامل الأخلاقي بين أصحاب المصالح والإدارة في سبيل الوصول إلى أهداف وإستراتيجيات الشركة المساهمة والحفاظ على مركزها القانوني والاقتصادي (الخضير، مصدر سابق، ص22).

ب. وضع الضوابط والمعايير الخاصة لأعمال الشركات والأنظمة الكفيلة لتحقيق التنسيق الفعال وتطوير العلاقات بين الأطراف المختلفة في الشركات، وتحديد وتوزيع حقوق وواجبات ومسؤوليات كل من مجلس الإدارة والمساهمين والأطراف الأخرى (صباح، 2014، ص30).

ج. تحسين أداء الشركات والرقابة الفعالة عليها وتوجيهها وإرشادها لتحقيق مستوى الأفضل لأداء الإدارة (المدرس، 2013، ص18).

د. ضمان مراجعة الأداء المالي للشركة وتحقيق فاعلية المحاسبة الداخلية ومدى التزامها بالقانون، دعم الإفصاح والشفافية في كافة معاملات ونشاطاتها وإجراءاتها المحاسبية والتدقيق المالي وتوفير جميع المعلومات عنها للحد من التزوير وضبط الفساد المالي والإداري في الشركة (عثمان، مصدر سابق، ص36).

هـ. توفير الأنظمة الرقابية الخارجية على أداء التشغيلي والإستراتيجي للشركة وأعمال إدارتها وأعضائها لتحقيق رقابة فعالة ومستقلة عليها وإيجاد التوازن بينها (جمعة، 2018، ص23).

ز. تجنب حدوث الأزمات المالية وتخفيف أثارها السيئة على أداء الشركات وحقوق الأفراد والاقتصاد الوطني (العامري، مصدر سابق، ص14).

ح. رفع زيادة الثقة في الاقتصاد الوطني وتعميق دور سوق المال واستقراره (موسى، 2010، ص38).

ط. توفير مصادر محلية ودولية للتمويل عن طريق جذب الإستثمارات والعمل على تخفيض تكلفة رأس مال المنشأة والحد من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج ومكافحة الفساد (رانيا، 2015، ص15).

في الواقع إن الحوكمة هي وليدة الأزمات المالية التي كادت أن تدمر اقتصاد العالم، ومن هنا إتجهت الجهود العالمية إلى وضع مبادئ الحوكمة ومعايير عملية لمساعدة الشركات في تحقيق النمو والاستقرار ودعم قدرتها التنافسية للعمل داخل وخارج الحدود الدولية. ولقد أصبحت الحوكمة اليوم من أهم الأنظمة المؤثرة في إدارة الشركات حيث باتت تمثل عنصراً أساسياً في تقييم أصول الشركة ووضعها المالي، لأن تطبيقها السليم على الشركات المساهمة يؤدي إلى تفادي السلبات الناشئة عن الأزمات المالية، والقصور الموجودة في التشريعات الخاصة بالشركات ويمنع إنهيارها، وتضمن استمراريتها وضمان تحقيق أهدافها.

لذلك، يمكن القول بأن التطبيق السليم لنظام الحوكمة يؤدي إلى الحد من السلبات الناشئة عن الأزمات المالية، ويمنع الشركات من الإنهيار، ويمنح لها القدرة التنافسية في الأسواق المالية، فضلاً عن آثاره الإيجابية على المستوى الاقتصادي الوطني.

المبحث الثاني مبادئ الحوكمة في التشريعات الوطنية

تمهيد وتقسيم:

نظراً لأضعف النظام القانوني الوطني في تنظيم أعمال الشركات المساهمة، فقد إهتمت العديد من المنظمات الدولية والإقليمية بمفهوم الحوكمة ووضع معايير محددة لتطبيقه، وتعمل على إنتشارها في جميع أنحاء العالم، مما يؤدي إلى خلق الإحتياجات اللازمة ضد الفساد الإداري والمالي في الشركات المساهمة، وتشجيع المزيد من الإفصاح والشفافية والرقابة العالية على أعمالها اليومية. لذا ظهرت الحاجة إلى هذه المبادئ على أثر الإنهيارات الاقتصادية والأزمات المالية المتعاقبة، على أثر التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات المساهمة (ناصيف، 2017، ص96).

لذلك، سنقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، نتناول في المطلب الأول مبادئ الحوكمة في الدول المتقدمة، بينما نخصص المطلب الثاني لدراسة مبادئ الحوكمة في الدول النامية، ثم نبحث طبيعة هذه المبادئ في المطلب الثالث.

المطلب الأول

مبادئ الحوكمة في تشريعات الدول المتقدمة

إن مبادئ حوكمة الشركات تتضمن مجموعة من الضوابط العامة التي لا بد من توافرها في المؤسسات المالية والشركات والتي تؤدي في مجملها إلى تعزيز الثقة في الأسواق والمتعاملين معها (مركز عمان لحوكمة الشركات، 2011، ص44). في البداية لقد اهتمت العديد من الدول المتقدمة بها، وخاصة الولايات المتحدة

والمملكة المتحدة كآلية فعالة لإدارة شركاتهم المساهمة، وتحقيق أهدافها مع ضمان حقوق أطراف ذات الصلة بها. لذلك، اعتمدت هذه الدول على معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لعام (1999)، التي هي قواعد مكملة للنصوص الواردة في شأن الشركات في القوانين واللوائح والقرارات المختلفة في الدول وتهدف إلى محاربة الفساد الإداري والمالي في مختلف المؤسسات المالية والمصرفية والشركات. والتي تضمنت خمسة مبادئ أساسية للحوكمة، وهي الحقوق والمعاملة المتكافئة للمساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية، والمستثمرون من المؤسسات وأسواق الأسهم وغيرهم من الوسطاء، دور أصحاب المصالح في أساليب حوكمة الشركات، والإفصاح والشفافية، ومسؤوليات مجلس الإدارة، وقد تم تقنينها عام (2004)، ثم أضيف إليها مبدأ آخر عام (2015) وهو ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات (www.oecd.org)، وإنشرت بالسرعة على المستوى الدولي. وفي هذا الصدد نتناول موقفهما بشأن هذه المبادئ على النحو التالي:

الفرع الأول: الولايات المتحدة الأمريكية

ظهرت حوكمة الشركات في الولايات المتحدة في أواخر السبعينات من القرن العشرين حيث أصدرت المائدة المستديرة للشركات تقريراً في (1978) موسوم بدور وتكوين مجلس إدارة الشركات المساهمة الكبرى متعلقة بالإشراف على الأعمال الإدارية ومراجعة إجراءات القواعد الجيدة لإدارة الشركات والأداء المالي والمحاسبي للشركة وضمان الإحترام والالتزام بالقوانين الداخلية وقانون الشركات (بشير وتقرارت، 2018، ص84)، وفي أواخر عام (1989) قامت نظام التقاعد لموظفين العاملين في كاليفرنيا أو مؤسسة كالبيرس (CalPERS) بمراقبة عمليات السوق مع هيئة سوق المال الأمريكية حيث قامت بإصدار الإصلاحات الخاصة بمكافآت المديرين التنفيذيين عام (1992)، بعد ذلك قامت هذه المؤسسة بإصدار مجموعة من المبادئ الجوهرية وخطوات إرشادية تحت عنوان المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات (Core- Corporate Governance Principles) لغرض تفعيل إجراءات التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أهم هذه المبادئ هي (www.boardoptions.com):

1. تشكيل مجلس الإدارة واستقلاليته: يؤكد هذا المبدأ على تكوين مجلس إدارة الشركات من أغلبية أعضاء المستقلين لدعم فاعلية الإشراف، وإجتماعهم بشكل دوري دون الرئيس التنفيذي أو غيرهم من الأعضاء غير المستقلين، وإنشاء بعض اللجان لمجلس الإدارة المكونة من الأعضاء المستقلين لوظائف التدقيق وترشيح الأعضاء وتقييم أعمال مجلس الإدارة وتقييم أعمال الرئيس التنفيذي وأجور وامتيازات أعضاء مجلس الإدارة ورعاية المبادئ والأخلاق (التوافق مع القوانين وتوافر الأخلاق)، وعدم تعيين المدير كمستشار للشركة، ودفع مكافآت لمدير وأعضاء مجلس الإدارة مبالغ نقدية وأوراق مالية للشركة، ومراجعة مدى التزام الشركة بالقوانين والتشريعات وتقييم كفاءة وأداء مراقب الحسابات وحياده وتقييم الإجراءات الداخلية للرقابة على الجودة.

2. عمليات مجلس الإدارة وتقييمه: يتضمن هذا المبدأ قيام مجلس الإدارة بتبني مبادئ الحوكمة الخاصة به وإعادة تقييمها، وترشيح المدير التنفيذي وتقييم أعماله.

3. خصائص مدير المفوض وأعضاء مجلس الإدارة: يشير هذا المبدأ إلى أن تكون أعمال المدير والمقترحات التي يقدمه إلى المجلس متميزة وواقعية، ويجب أن يتمتع أعضاء المجلس الادارة بمهارات وخبرة عملية، وأن يلتزم مجلس الإدارة بالمبادئ التوجيهية الخاصة بالمجلس.

لقد تم إصدار تقرير (Treadway Commission) من جانب اللجنة الوطنية الخاصة في عام (1987) حول التحقيق في الانحرافات في إعداد القوائم المالية والتابعة لهيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) وتتضمن مفهوم نظام الرقابة الداخلية وتقوية مهنة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة الشركات، كما وصدر تقرير (Blue Ribbon Report) من قبل بورصة نيويورك للأوراق المالية (NYSE) والرابطة الوطنية لتجار الأوراق المالية (NASD) في عام (1999) الخاصة بلجان مراجعة الشركات في أعقاب الإنهيارات المالية الكبرى في الولايات المتحدة التي أصابت الاقتصاد الأمريكي كإفلاس شركة إنرون للطاقة وشركة أندرسون للتدقيق وشركة وورلد كوم للاتصالات (حبوش، 2007، ص62). وفي عام (2002) تم إصدار قانون ساربانز أوكسلي (SOX Act) الذي ألزم بموجبه الشركات أن تضمن شفافية المعلومات المالية من خلال أنظمة الرقابة الداخلية المستقلة وتحميل الرئيس التنفيذي ومدير القطاع المالي مسؤولية شخصية عن إعلان بيانات مالية خاطئة، وذلك من أجل إعادة النظر في طرق إدارة الشركات ومراقبة أعمالها للقضاء على الفساد المالي والإداري.

ومن خلال إلقاء الضوء على هذا القانون، يمكن القول بأن من أهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقه هي الشفافية في تقييم المعلومات المالية، ودراسة السياسات المحاسبية التي تبنتها الشركة والإشراف على عمليات التدقيق والبحث عن الغش والخطأ في الشركة، إضافة إلى دراسة تقارير وملاحظات المحاسب القانوني بقصد التحقق من استقلالية مدققي الحسابات الداخليين ووضع نظام للتدقيق الداخلي في الشركة واتخاذ التدابير اللازمة في حالة مخالفة إحدى الشركات للأنظمة والقوانين لاستعادة الثقة في الشركات التجارية في الولايات المتحدة (الدوغي وسيد علي، 2011، ص17). ويتكون هذا القانون من إحدى عشر فصلاً، ويتضمن المبادئ المستمدة من الإرشادات والتقارير المذكورة ومن أهمها ضرورة تشكيل مجلس الإشراف المحاسبي على الشركة من أجل تحسين دقة تقارير التدقيق، واستقلالية المراجعين والمدققين الحسابات، ومسؤوليات الشركات، وتعزيز الإفصاح عن البيانات المالية، وتحليل تعارض المصالح من خلال تقارير المحللين الماليين عن موارد اللجنة المراقبة وسلطاتها وتقديم الدراسات والتقارير من قبل الشركات المحاسبية، عن مدى مسؤولية الشركات عن الغش الجنائي ومعاينة جرائم المسؤولين عن عوائد الشركات الضريبية ومسؤولية الشركات عن عمليات الغش (www.congress.org). لذا على ضوء ما سبق، يمكن القول بأن نظام الحوكمة في الولايات المتحدة أصبح نظام إلزامية في ظل نصوص قانونية أمرة، وبموجبها تلزم الشركات المالية بمراعاة كافة هذه المبادئ للحد من الغش والفساد المالي فيها، من خلال الإفصاح والشفافية في قوائمها المالية وتفعيل الرقابة الداخلية والخارجية على أدائها.

الفرع الثاني: المملكة المتحدة

إن ظهور المشكلات الرئيسية في الحسابات والقوائم المالية للمستثمرين والمساهمين كانت من أهم أسباب تطور حوكمة الشركات في المملكة المتحدة حيث أصبحت جزءاً من الثقافة السائدة داخل الشركات سواء أكانت مدرجة في سوق البورصة المالية أم غير مدرجة. قامت كل من بورصة الأوراق المالية في لندن ومجلس التقارير المالية (FRC) وجهات محاسبية أخرى في عام (1991) بدراسة كيفية إعادة الثقة مرة أخرى في التقارير المالية الصادرة من الشركات (حبوش، مصدر سابق، ص5)، وبعد ذلك صدرت عدة تقارير متعلقة بالإرشادات للممارسة السليمة لمفهوم حوكمة الشركات كـتقرير كادبوري (Cadbury Report) في عام (1992) والمتعلقة بمساعدة رفع مستوى معايير الحوكمة في الشركات، ومستوى الثقة في التقارير المالية والتدقيق عن طريق تحديد مسؤوليات كل من المعنيين بدقة ووضوح. أما تقرير غرينبوري (Greenbury) المختصة بالمزايا والمكافآت التي يحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة، وتقرير هامبل (Hampel Nparty) فقد ركز على دور الرقابة الداخلية في تطبيق حوكمة الشركات في عام (1995) وتعتبر من أهم التقارير التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات، وبعد ذلك تم توحيد جميع الإرشادات وتوصيات اللجان السابقة تحت عنوان الكود الموحد (Combined Code) في عام (1998)، وقد تم تعديل هذا الكود من قبل مجلس إعداد التقارير المالية بإنجلترا (FRC) في عام (2003) ليحتوي على أفضل الممارسات لحوكمة الشركات، وإصدار الكود الموحد تحت عنوان قانون حوكمة الشركات في إنجلترا (Combined Code of Corporate Governance). إن هذا القانون يحتوي على عدة معايير أساسية وشروط منها طريقة تعيين مجلس الإدارة وإستقلاليته وكيفية تقييم أعماله، ومبدأ المكافآت لأعضائه حيث توضح هذه المعايير كيفية تحديد مستوى المكافآت والإجراءات المتبعة وأسس المحاسبة والمراجعة فيما يتعلق بإعداد التقارير المالية للشركة وحماية وجود نظام فعال للرقابة الداخلية وضرورة إنشاء لجنة المراجعة، ويضاف إلى ذلك أن مبدأ حماية حملة الأسهم التي يهتم به الكود الموحد عن طبيعة العلاقة بينهم وبين الشركة وكيفية ضمان حقوقهم، هي التي تدعم الصراحة والنزاهة والمساءلة (إبراهيم، 2011، ص62). ونتيجة لذلك، يمكن القول بأن أخذ المشرع الإنجليزي نفس اتجاه المشرع الأمريكي، وقام بتبني نظام الحوكمة في تشريعاته الوطنية كنظام إلزامي، حيث بموجبه يلزم الشركات الإنجليزية باتباع مبادئ الحوكمة في أداء أعمالها وتقاريرها المالية والإدارية.

المطلب الثاني

مبادئ الحوكمة في تشريعات الدول النامية

لقد ظهرت اهتمام الحوكمة في الدول النامية ومن ضمنها الدول العربية، في السنوات الأخيرة، وذلك بعد انعقاد سلسلة من المؤتمرات حتى توصلت إلى ضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة على شركاتهم الوطنية. لذلك، قامت بعض الدول بتعديل قوانين الشركات على وفقاً لمبادئ الحوكمة أو أصدرت اللوائح الخاصة بنظام الحوكمة

كقواعد إلزامية، بينما اكتفت البعض منها بإصدار لوائح ودليل إرشادي غير ملزم، وكل هذا من أجل توثيق الثقة في اقتصادها القومي وتعميق دور سوق المال ورفع معدلات الاستثمار. وفي هذا الصدد نتناول موقف بعض الدول النامية، فضلاً عن موقف المشرع العراقي بشأن هذه المبادئ، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: جمهورية مصر العربية

تعتبر جمهورية مصر العربية من الدول الأولى في العالم العربي التي بدأت في تطبيق معايير حوكمة الشركات، وأصدرت العديد من التقارير في مجال الحوكمة منذ عام (2001) حتى الآن، وأحدث تقرير قد صدر من قبل مركز المديرين المصري التابع للهيئة العامة للرقابة المالية المصرية رقم (84) لسنة (2016) كانت تحت عنوان الدليل المصري لحوكمة الشركات، بهدف تقديم الإرشادات وفق الأصول المعمول به في مجال الحوكمة لتطبيق الشفافية والإدارة الرشيدة بما يخدم كافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة.

وقد تبين لنا إن هذا الدليل يهتم بمجموعة من مبادئ حوكمة الشركات ومن أهمها هي مبدأ تكوين الجمعية العامة وحقوق المساهمين في الشركة ومسؤوليات الجمعية أمام صغار المستثمرين وكيفية تنظيم أعمالها، وكما يتضمن الدليل آلية تكوين مجلس الإدارة الشركة وكيفية اختيار أعضائه ووظائفهم ودوره المهم في وضع الأهداف الاستراتيجية للشركة وكذلك مسؤولياته، كما يتضمن الدليل مبدأ إدارة المراجعة الداخلية ويقصد به وجود نظام محكم للرقابة الداخلية وتشكيلها ومهامها وإمدادها بالأدوات اللازمة واجتماعاتها وتقاريرها. ومن المبادئ الهامة التي تضمنها الدليل هو مبدأ الشفافية والإفصاح التي لها دور مهم لتقييم أداء الشركة ونزاهتها أمام الآخرين، ويضاف إلى ذلك مبدأ تجنب تعارض المصالح الذي يؤكد على أهمية وجود نظام واضح يلتزم به كل من أطراف الشركة لتجنب تعارض المصالح وتعامل الأطراف ذات الصلة بها. وتؤكد هذه المبادئ في مجملها على احترام القوانين المعنية ومنع التصرفات المضرة بمصالح الآخرين.

ولذلك، يمكن القول بأن على الرغم من إقرار المشرع المصري بهذه المبادئ كقواعد إرشادية دون أي التزام في تطبيقها، كما جاءت في المادة (1/1) من الدليل المصري لحوكمة الشركات رقم (84) لسنة (2016) بأنه يضم هذا الدليل مجموعة من القواعد الاسترشادية عن حوكمة الشركات طبقاً لأفضل الممارسات الدولية والإقليمية، وتستخدم كدليل استرشادي لتطبيق الحوكمة في كافة أنواع الشركات داخل جمهورية مصر العربية، إلا أنها فقد شهدت تطور في أسواق المال والاقتصاد المصري بعد تطبيق هذه القواعد الاسترشادية في شركاتها الوطنية.

الفرع الثاني: الإمارات المتحدة العربية

إن تطبيق قواعد الحوكمة على الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة تعود إلى سنة (2007) كقواعد إرشادية غير ملزمة، إلا أن المشرع الإماراتي قام بوضع معايير الحوكمة في قانون الشركات التجارية رقم (2) لسنة (2015) كقواعد إلزامية لتطبيقها على الشركات الوطنية لضمان حماية حقوق المساهمين والشركاء، وتعزيز مسؤولية المجتمعية للشركات. وفي عام (2020) تم إصدار آخر تعديل بشأن دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة من قبل رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع برقم (03/ر.م) في أبوظبي بهدف تنظيم شؤون الشركة وتستند أحكامه إلى أحكام القانون الاتحادي رقم (2) لسنة (2015) بشأن الشركات التجارية، ويشمل هذا الدليل على مجموعة من مبادئ حوكمة الشركات ومن أهمها هي المساواة، العدالة، الشفافية والإفصاح، المسؤولية، وضع إطار عمل قانوني ونظامي فعال لحماية حقوق جميع أصحاب المصالح وتعزيز آليات الرقابة لإدارة الشركة وتحقيق استدامتها- الواردة في المادة (2) من دليل حوكمة الشركات المساهمة الإماراتي.

لذلك، وعلى عكس موقف المشرع المصري، إن المشرع الإماراتي قد أقر بهذا النظام كنظام إلزامي، حيث يتحمل مجلس إدارة الشركة مسؤولية تطبيق قواعدها ومعاييرها، وعند الإخلال بها يعاقب بالعقوبات الواردة في القانون، كما جاءت في المواد (6 و7 و339) من قانون الشركات الإماراتي رقم (2) لسنة (2015) المعدل، والمادتان (3 و4) من دليل حوكمة الشركات الإماراتي لسنة (2020).

الفرع الثالث: جمهورية العراق

إن المشرع العراقي لم يشر صراحةً إلى مفهوم حوكمة الشركات لكنه قد حاول معالجته في بعض التشريعات الوطنية، كما فيها أشارت إلى بعض القواعد والمبادئ هذا النظام، حيث جاءت في المادة (1) من قانون الشركات العراقي رقم (21) لسنة (1997) المعدل بقرار من سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (64) لسنة (2004)، بأن: (يهدف هذا القانون إلى تنظيم الشركات وحماية الدائنين من الاحتيايل وحماية حاملي الاسهم من تضارب المصالح

ومن سوء تصرف مسؤولي الشركة ومالكي أغلبية الاسهم فيها، والمسيطرين على شؤونها فعلياً وتعزيز توفير المعلومات الكاملة للملاك المتعلقة بقرارات تؤثر على استثماراتهم وشركتهم)، وكذلك جاءت في المادة (125) من باب الخامس من نفس القانون بأن: (تهدف الرقابة على الشركات إلى ضمان قيام الشركة بتطبيق أحكام عقدها وهذا القانون). كما نص (القسم الثاني/ 6) من قانون أسواق الأوراق المالية العراقية رقم (74) لسنة (2004) بأن الهدف من هذا القانون هي تحقيق تنظيم أعضاء الأسواق والمحافظة على المعايير المعترف بها للشركات بطريقة تتناسب مع أهداف المستثمرين وتعزيز ثقة المستثمر في السوق وتعزيز مصالح المستثمرين في الأسواق الكفوءة والتنافسية والشفافة، وكذلك تحديد الحقوق والالتزامات للجهات المعنية وحماية مصالحهم القانونية، وجمع وتحليل ونشر احصائيات ومعلومات ضرورية والقيام بخدمات وفعاليات أخرى ضرورية لدعم أهداف هذا القانون، وجاءت في (القسم الثالث/ 2) من نفس القانون بأن: (تدقق البيانات المالية التي يتضمنها التقرير السنوي وفقاً لمعايير الرقابة الدولية بواسطة مراقب حسابات مستقل ومخول قانوناً في العراق وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وللمدى الذي تسمح به المعايير المعمول بها في العراق). ويتضح من هذه النصوص بأن أقر المشرع العراقي ضمناً بمبادئ الحوكمة الدولية في التشريعات الوطنية.

فضلاً عن ذلك، جاءت في تعليمات الإفصاح الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية رقم (8) لسنة (2010) بإلزام الشركات بتزويد هيئة الأوراق المالية العراقية بتقاريرها السنوية والتي ينبغي أن تتضمن البيانات المالية السنوية المعدة وفق المعايير المحاسبية النافذة ومدققة من قبل مدقق حسابات مستقل ومخول قانونياً والتي لا تمثل الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح والشفافية في بيئة الأعمال الحديثة. وجاء لافي المادة (39) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة (2004) المعدل بأن: (أولاً: يتعين على البنك المركزي العراقي إنشاء والحفاظ أو تعزيز الاستقرار وادامة للانظمة السليمة والكفوءة للمقاصة وتسوية معاملات الدفع بما يتفق مع المعايير الدولية وافضل الممارسات)، (ثانياً: يكون البنك المركزي العراقي المسؤول الوحيد عن اللوائح والتسجيل ومنح التراخيص والاشراف على انظمة المدفوعات المدارة من قبل اطراف اخرى غير البنك المركزي العراقي)، وكذلك جاءت في المادة (40) من نفس القانون بأن: (للبنك المركزي العراقي الصلاحية المطلقة في اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لمنح ترخيص وتنظيم وممارسة الرقابة على المصارف وفروعهم وفق ما نص عليه هذا القانون و قانون المصارف ويشمل ذلك الصلاحية باجراء رقابة خارجية واجراء تدقيقات على التراخيص الممنوحة للمصارف وفروعهم و...). وجاء في المادة (17) من قانون المصارف العراقي رقم (24) لسنة (2004) بأن: (يكون مجلس ادارة المصرف مسؤولاً عن ادارة الاعمال ووضع سياسات المصرف، وبشكل خاص يضع أعضاء مجلس الإدارة معايير المخاطر وسياسات الاستثمار ونسب الحد الأدنى التحويطية والمعايير المحاسبية وانظمة الرقابة الداخلية للمصرف). ويتضح من هذه النصوص بأن يسعى المشرع العراقي إلى تحقيق أهداف مبادئ الحوكمة في الشركات الوطنية والأسواق المالية، فضلاً عن تنمية الاقتصاد الوطني.

لذلك، في ضوء ما تقدم، يمكن القول بأن قد أقر المشرع العراقي ضمناً بمبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين، ومبدأ حماية حقوق أصحاب المصالح الأخرى، ومبدأ الإفصاح والشفافية في المعلومات المالية، ومبدأ الرقابة الفعالة، وحاول للوصول إلى أهداف الحوكمة ضمن هذه النصوص التشريعية. لذلك، على الرغم من أن هذه التشريعات النافذة في العراق والمعايير المعتمدة فيها هي خطوة جيدة نحو توفير بيئة مناسبة لإنشاء نظام الحوكمة للشركات العراقي، لكن حان الوقت لكل من المشرع العراقي والكوردستاني الأخذ بمبادئ الحوكمة صراحة، إما بتعديل القوانين الحالية الخاصة بالشركات والمؤسسات المالية والمصرفية وفق تلك المبادئ وإلزام الشركات بتطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة، أو بإصدار نظام خاص للحوكمة وتطبيق آلياتها من الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية واعادتها وفقاً للمعايير المحاسبية على جميع الشركات والمؤسسات المالية والمصرفية، وذلك للحد من الآثار السلبية للآزمات المالية على الاقتصاد الوطني وتنميتها، وتعزيز الاستقرار في الأسواق الوطنية.

المطلب الثالث

طبيعة مبادئ الحوكمة

تهدف مبادئ الحوكمة مساعدة الدول ولا سيما النامية في تحسين إطارهم القانونية المتعلقة بتنظيم أعمال الشركات، وتوفير الإرشادات والمقترحات لأسواقهم المالية والمستثمرين والشركات للوصول إلى أهدافهم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. لكن تتغير طبيعة هذه المبادئ ومدى الالتزام بها كقواعد مكملة لقانون الشركات المساهمة من دولة إلى أخرى، حيث البعض منها تعتبرها قواعد غير ملزمة للشركات من الناحية

القانونية ولكنها ملزمة من الناحية الفعلية الواقعية (العيش، 2016، ص10)، كما جاء في الدليل المصري بأن تستخدم الشركات مبادئ الحوكمة كدليل استرشادي، لكن من الناحية التطبيقية تلتزم بها كافة الشركات الوطنية. أما في بعض الدول تعتبر هذه المبادئ قواعد أمره وملزمة للشركات الوطنية لأنها جاءت في النصوص القانونية أو قرارات هيئة الأسواق المالية أو البنك المركزي، وتقضي بالزاميتها، وفي حالة الإخلال بها تواجه الشركات العقوبات المقررة في القانون، كما جاءت في المواد (6 و7 و339) من قانون الشركات الإماراتي رقم (2) لسنة (2015) المعدل.

ويتضح مما سبق بأن معيار نجاح تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات المساهمة في أي دولة، تعتمد بدرجة أولى على مدى الزامية إدارة الشركات بهذه المبادئ في تسيير أعمالها، لأن التزام الشركات بهذه المبادئ وتطبيقها السليم يؤدي إلى تحقيق الإفصاح والشفافية في القوائم المالية، وحماية حقوق أصحاب الأسهم والمتعاملين معها، وإعادة تنظيم علاقة الشركة مع المتعاملين معها بصفة عادلة، فضلاً عن تخفيض المخاطر، وتعزيز الأداء، وتوسيع نشاطها في الأسواق المالية، وإزدياد القابلية للتسويق للسلع والخدمات، والحد من الفساد المالي والإداري وتحقيق المسؤولية الاجتماعية واستقرار السوق المالية والنمو الاقتصادي (عبود والفتلاوي، 2016، ص134).

وفي النهاية يمكن القول بأنه على الرغم من تغيير موقف الدول في تنظيم مبادئ الحوكمة في ظل ظروفها القانونية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه من الضروري أن يقوم بتطبيق هذه المبادئ مختلف الدول المتقدمة والنامية، وذلك لضمان حماية استمرارية الشركات الوطنية وتعزيز الأسواق المالية وتنمية الاقتصاد الوطني. لذلك، على الرغم من أن قد أشار المشرع العراقي ضمناً بالزامية هذه المبادئ في التشريعات الوطنية كما جاءت في المواد السابقة، إلا أنها لا يكفي لتحقيق أهداف الحوكمة وآثارها الإيجابية على المستوى الشركات والمجتمع ككل، وإن عدم إصدار أي تشريع لهذا النظام حتى الآن لا يزال في مرحلة متأخرة لأن عدم الإلتزام بها صراحة يؤدي إلى خلق آثار سلبية على الأسواق المالية والاقتصاد الوطني. لذا يمكن القول بأن حوكمة الشركات هي إحدى المتطلبات الضرورية للاقتصاد العراقي والكوردستاني بسبب تأثيراتها الإيجابية على الأفراد والشركات والمجتمع كلها، وأهميتها لمواجهة الفساد الإداري والمالي، ومن الضروري أن يقوم المشرع العراقي والكوردستاني بتعديل موقفها السلبية نحو هذا النظام لإعادة تنظيم أعمال الشركات المساهمة، والأخذ بمعاييرها الدولية المعترفة بها على وجه الإلتزام.

الخاتمة

في نهاية هذا البحث نورد بعضاً من النتائج والمقترحات التي توصلنا إليها من خلال الدراسة والتي نجعلها في النقاط التالية:

أولاً: الإستنتاجات

1. يراد بالنظام القانوني لحوكمة الشركات مجموعة المبادئ القانونية التي تنظم أداء الشركات لتطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية في معلوماتها الإدارية والمالية وخضوع أعمال إدارتها للرقابة الفعالة لضمان حماية حقوق المتعاملين معها لغرض تحقيق الأهداف الإستراتيجية طويلة الأجل.
2. إن السمات الخاصة لنظام الحوكمة جعلت منه نظاماً ناجحاً وفعالاً في إعادة تنظيم أعمال الشركات المساهمة ومساعدتها على تحقيق أهدافها وأهداف المتعاملين معها.
3. بالرغم من أهمية نظام الحوكمة في الشركات المساهمة، إلا أنه يؤثر على قرارات المستثمرين وعلى أوضاع البلاد، لأنه يتدخل بشكل مباشر في الظروف القانونية والاقتصادية والاجتماعية.
4. إن نظام حوكمة الشركات في المنظمات الدولية ومختلف الدول المتقدمة والنامية بشكل عام يعتمد على المبادئ الإطار الفعال، والإفصاح والشفافية، والرقابة الفعالة الداخلية والخارجية، والمعاملة العادلة لحاملي الأسهم وحماية حقوقهم، وحماية حقوق أصحاب المصالح الأخرى، تعزيز كفاءة مجلس الإدارة من خلال اللجان ومشاركة الأعضاء غير التنفيذيين والمستقلين فيها.
5. إن الدول المتقدمة تستند إلى مبادئ الملزمة للحوكمة من خلال تبنيتها في أحكام التشريعات الوطنية، أما أغلب الدول النامية تعتمد على هذه المبادئ كقواعد استرشادية لتطبيق الحوكمة في الشركات.

6. بالرغم من قواعدها الالزامية أو الاختيارية، إلا أنها تلعب مبادئ الحوكمة دوراً كبيراً في إدارة الشركات المساهمة على المستوى العالمي، لأن هذا النظام هو العامل الرئيسي لتنظيم أعمال الشركات وفقاً لمتطلبات المتعاملين معها، وتؤدي إلى تعزيز ثقة الشركات المساهمة، وتعزيز كفاءة الأسواق المالية وتنمية الاقتصاد الوطني.

ثانياً: المقترحات:

1. من الضروري أن يقوم المشرع العراقي بتبني مبادئ الحوكمة في قانون الشركات أو إصدار لائحة خاصة بها صراحةً، لأن وجود هذا النظام أمراً ضرورياً لمساعدة الإقليم في تنفيذ برنامجه الاقتصادية والتجارية وتطويرها على المستوى الوطني والدولي.
2. بالنظر إلى الدور الأساسي للشركات المساهمة في بناء الاقتصاد الوطني، لذا من الضروري أن يتبنى المشرع العراقي مبادئ الحوكمة على وجه الالتزام وفق المبادئ المعترف بها دولياً، وعند إخلالها يجب معاقبة الجهات المسؤولة.
3. من الضروري أن توفر الجهات المعنية بيئة مناسبة وأمنة للشركات المساهمة والمستثمرين والمتعاملين معها من أجل تطوير ثقافة تطبيق مبادئ الحوكمة في الدولة.

المراجع

أولاً: الكتب

1. أحمد علي خضر، حوكمة الشركات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2012.
2. أكرم ياملكي، القانون التجاري، مكتبة جامعة جيهان، أربيل- العراق، ط1، 2012.
3. أفروخ رانيا، دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات، رسالة ماجستير، كلية العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.
4. إلهام مقدم، أثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفق مقررات لجنة بازل، رسالة ماجستير، كلية علوم التجارية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016.
5. الياس ناصيف، حوكمة الشركات في القانون المقارن وتشريعات الدول العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2017.
6. بن عيشي بشير ويزيد تفرات، حوكمة الشركات من منظور محاسبي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2018.
7. خالد ممدوح إبراهيم، حوكمة الإنترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2011.
8. رحمة أحمد عبد الشافي، الحوكمة في الأجهزة الحكومية والأمنية، دون جهة النشر، 2017.
9. رضوان هاشم حمدون عثمان، التنظيم القانوني لحوكمة الشركات في التشريعات العربية، مركز الدراسات العربية، الجيزة، 2016.
10. رفائيل نخلة اليسوعي، المنجد في المترادفات والمتناجسات، دار المشرق، بيروت، ط3، 1986.
11. سالم محمد عبود وليلى ناجي الفتلاوي، نظريات إدارة الارباح في ظل تطبيق حوكمة الشركات، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد، ط1، 2016.
12. صفاء فتوح جمعة، مبادئ الحوكمة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ج1، ط1، 2018.
13. عصمت أنور صحاح، اتجاهات الحديثة في المراجعة وحوكمة البنوك، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط1، 2014.
14. عطاء الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، الحوكمة المؤسسية- المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، دار الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
15. علاء الدين شمس الدين المدرس، الحوكمة والإدارة والتميز في الهيئات والمنظمات والشركات المعاصرة، دار الرقيم للنشر والتوزيع، بغداد، ط1، 2013.
16. عمار حبيب جهلول، النظام القانوني لحوكمة الشركات، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ط1، 2011.

17. مايح شبيب الشمري وحسين علي الشامي، الحوكمة والنمو الاقتصادي، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2018.
18. محسن أحمد الخضير، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2005.
19. محمد ابراهيم موسى، حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2010.
20. محمد بن حمد النصار، دور الحوكمة في الحد من ممارسات غسل الأموال في شركات التأمين، دار الكتاب الجامعي، الرياض، ط1، 2016.
21. محمد علي سويلم، حوكمة الشركات في الأنظمة العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2010.
22. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2008.
23. هادي بن علي محمد اليامي، الالتزام بالإفصاح والشفافية في نظام حوكمة الشركات السعودي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2016.
24. هياء بنت دخيل الله المريبط، مسؤولية أعضاء مجلس إدارة شركات المساهمة في إطار حوكمة الشركات وفقاً للنظام السعودي، دار الفكر والقانون، المنصورة، ط1، 2016.
25. ياسر أحمد محمود، دور أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة في ضوء مفهوم حوكمة الشركات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016.
- ثانياً: الرسائل**
26. سلامة حمود العامري، قواعد الحوكمة في الشركات المساهمة في دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2012.
27. محمد جميل حبوش، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسلامية غزة، 2007.
- ثالثاً: البحوث**
28. الصالحين محمد العيش، حوكمة الشركات بين القانون واللائحة، المجلة الدولية للقانون، كلية القانون، جامعة بنغازي، 2016.
29. علي حسين الدوغجي وأسامة عبد المنعم سيد علي، دور قانون (ساربينز - أوكسلي) في رفع كفاءة مهنة التدقيق الخارجي، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 86، 2011.
30. مركز عمان لحوكمة الشركات، الهيئة العامة لسوق المال، حوكمة الشركات، بحث مقدم إلى اتحاد الشركات الاستثمارية، الكويت، 2011.
- رابعاً: القوانين**
31. قانون الشركات العراقي رقم (21) لسنة (1997) المعدل.
32. دليل حوكمة الشركات المصرية الصادرة عن هيئة الأوراق العامة للرقابة المالية رقم (84) لسنة (2016).
33. قانون الشركات الإماراتي رقم (2) لسنة (2015).
34. دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة الإماراتية الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة رقم (03/ر.م) لسنة (2020).